جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

الاستدلال بـ (عدم النَّظير)
عند أبي سعيد السِّيرافيّ
في شرحه على كتاب سيبويه
(دراسةٌ أصوليَّة)

إعداد

د/ أحمد بن عتيق بن راضي الحربي

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية بجامعة الباحة

(العدد السادس والثلاثون)

(الإصدار الثالث .. أغسطس)

(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)

علمية- محكمة- ربع سنوية

الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

الاستدلال بـ (عدم النَّظير)
عند أبي سعيد السِّيرافيّ في شرحه على كتاب سيبويه
(دراسةٌ أُصوليَّة)

أحمد بن عتيق بن راضي الحربي
قسم اللغة العربية، بجامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: dr.ahmad.amh@gmail.com

الملخص :

يُعنى هذا البحث بـ(الاستدلال بعدم النَّظير عند أبي سعيد السِّيرافي في شرحه على كتاب سيبويه، دراسة أصوليّة)، بدأ البحث بتمهيدٍ اشتمل على مطلبين: المطلب الأول: تعريف الاستدلال بعدم النَّظير، والثَّاني : الاستدلال بعدم النَّظير عند النَّحويّين المتقدمين وشُرَّاح الكتاب .

ثم المبحث الأوَّل: الاستدلال بعدم النَّظير بين أبي سعيد السِّيرافيّ وأبي الفتح بن جنيّ' وفيه مطلبان: الأوّل: أصول الاستدلال بعدم النَّظير عند أبي سعيد السِّيرافيّ، والثَّاني: أصول الاستدلال بعدم النَّظير عند أبي الفتح بن جنيّ. ثم المبحث الثَّاني: الاستدلال بعدم النَّظير عند أبي سعيد السِّيرافيّ تطبيقًا: وفيه خمسة مطالب: الأوّل:عدم النَّظير في السَّماع، والثَّاني: عدم النَّظير في القاعدة الكلية، والثَّالث: عدم النَّظير في البناء، والرابع: عدم النَّظير في الفعل، والخامس: عدم النَّظير في المعنى . ثم الخاتمة التي بيَّن فيها الباحث ما توصل إليه في البحث .

يهدف البحث إلى الكشف عن قواعد الاستدلال بعدم النَّظير عند السِّيرافي وعلماء الأصول، وبيان أثر الاستدلال بعدم النَّظير على السِّيرافي في المسائل النَّحويَّة والتَّصريفيَّة.

الكلمات المفتاحية: الاستدلال . عدم . النّظير . السِّيرافي . شرح . كتاب . سيبويه .

Evidence for (non-compliance)

At Abi Saeed Al-Sirafi in his commentary on the book of Sibawayh

(fundamental study)

Ahmed bin Ateeq bin Radi Al-Harbi

Department of Arabic Language, Al-Baha University, Saudi Arabia.

Email: dr.ahmad.amh@gmail.com

Abstract :

This research is concerned with (inference by non-parallel according to Abu Saeed al-Sirafi in his commentary on Sibawayh's book, a fundamental study).

Then the first topic: inference by non-parallel between Abi Saeed Al-Sirafi and Abi Al-Fath Ibn Jinni, and it has two requirements: the first: the origins of inference by non-parallel according to Abi Saeed Al-Sirafi, and the second: the principles of inference by non-peer according to Abi Al-Fath Ibn Jinni. Then the second topic: reasoning by non-parallel according to Abi Saeed Al-Sirafi in application: and it contains five demands: **alawwl:** eadam alnazyr fi alsamae , walthaany: eadam alnazyr fi alqaeidat alkuliyat , walthaalth: eadam alnazyr fi albina' , walraabieu: eadam alnazyr fi alfiel , walkhamisu: eadam alnazyr fi almaenaa Then the conclusion in which the researcher explained what he had reached in the research.

The research aims to reveal the rules of non-parallel inference for Al-Serafi and scholars of origins, and to demonstrate the impact of non-parallel inference on Al-Serafi in grammatical and declension issues.

Keywords: Inference - Lack Of Analogy - Seraphic - Explanation - Book - Sibawayh

المقدمة

أحمد الله على جزيل نعمه، وأشكره على عظيم مننه، وأصلي وأسلم على من بعثه الله حجة على العالمين، ودليلاً وهدىً لمن قصد يوم الدين.

أما بعد ،،،

فالاستدلال النَّحوي هو الأسُّ الذي تُبنى عليه الأحكام النَّحويَّة والتَّصريفيَّة، والدليل وحده لا يكفي لإثبات الحكم النّحويّ والتّصريفيّ، بل لا بدَّ من معرفة طريقة الاستدلال به؛ لذا فإنَّ النَّحويّين قد جعلوا أُسسًا يُبنى عليها الاستدلال، فلا بد من معرفة الأدلّة النّحويَّة أوَّلًا، ثم معرفة الأصول والضوابط لكل دليل، ثم يأتي بعد ذلك معرفة الحكم إثباتًا أو نفيًا.

ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث الموسوم بـ(الاستدلال بعدم النَّظير عند أبي سعيد السِّيرافيّ في شرحه على كتاب سيبويه، دراسةٌ أُصوليّة)

وكان الهدف من البحث: الكشف عن قواعد الاستدلال بعدم النَّظير عند السِّيرافيّ وعلماء الأصول، وبيان أثر الاستدلال بعدم النَّظير على السِّيرافي في المسائل النَّحويَّة والتَّصريفيَّة.

وكان لاختياري لهذا البحث أسبابٌ، من أهمها:

١- أنّه متعلق بأنفس شروح كتاب سيبويه، وأعلاها شأنا.

٢- أنّ موضوع البحث في الاستدلال النّحويَّ، الذي تبنى عليه الأحكام النَّحويَّة والتّصريفيَّة .

٣- أنّ الحِجاج النَّحويَّ كان حاضرًا عند السِّيرافي في شرحه .

٤- أنَّ ضبط قواعد الأدلّة النَّحويِّة من أهم الموضوعات التي ينبغي للنَّحويِّ الاعتناء بها .

٥. مكانة أبي سعيد السِّيرافيّ النَّحويَّة، فهو إمام من أئمة النَّحويّين.

لم أترجم لأبي سعيد السِّيرافي لاستفاضة شهرته، ومعرفة المشارقة والمغاربة به.

لذا جاء البحث مبنيًا على تمهيدٍ، ومبحثين :

التَّمهيد : وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل : تعريف الاستدلال بعدم النَّظير.

المطلب الثَّاني : الاستدلال بعدم النَّظير عند النَّحويّين المتقدمين وشُرَّاح الكتاب .

المبحث الأوَّل: الاستدلال بعدم النَّظير بين أبي سعيد السِّيرافيّ وأبي الفتح بن جنيّ.

وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل : أصول الاستدلال بعدم النَّظير عند أبي سعيد السِّيرافيّ .

المطلب الثَّاني : أصول الاستدلال بعدم النَّظير عند أبي الفتح بن جنيّ .

المبحث الثَّاني: الاستدلال بعدم النَّظير عند أبي سعيد السِّيرافيّ تطبيقًا .

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأوّل : عدم النَّظير في السَّماع.

المطلب الثَّاني: عدم النَّظير في القاعدة الكلية .

المطلب الثَّالث: عدم النَّظير في البناء.

المطلب الرابع: عدم النَّظير في الفعل.

المطلب الخامس: عدم النَّظير في المعنى.

ثم الخاتمة التي بيَّن فيها الباحث ما توصل إليه في البحث .

هذا، وأسأل الله أن يبارك في هذا العمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه، وما توفيقي إلّا بالله، عليه توكلت، وعليه فليتوكل المتوكلون .

التمهيد

وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل : تعريف الاستدلال بعدم النَّظير:

لم يكتف النَّحويُّون بالأدلة النقليّة لإثبات الحكم النَّحوي، حتى نجدهم يستدلون بأدّلة عقليّة متعددة، ولا يعني كونها علقيّة انفكاكها عن المنقول، بل لابد من سماعٍ أو قياس أو قاعدة كلية أو جزئية يستند إليها الحكم، ولا بدّ من معرفة تامّة بسَنن العرب في كلامهم .

ومن هذه الأدلّة العقليّة التي كان لها حضورها في الخلاف النّحويِّ الاستدلال بعدم النّظير .

والاستدلال: طلب الدَّليل، يقول ابن الأنباري : « اعلم أنَّ الاستدلال طلب الدَّليل، كما أنَّ الاستفهام طلب الفهم، والاستعلام طلب العلم.

وقيل الاستدلال بمعنى الدَّليل، كالاستقراربمعنى القرار، والاستيقاد بمعنى الإيقاد»[١].

وعدم النَّظير مركَّب من كلمتين: الأولى: عَدَم ، والعَدَم : فُقدان الشيء وذهابُه ، والعُدْم لغةٌ فيه[٢]. ويأتي بمعنى الفقر[٣]. وكلا المعنيين متسق مع المصطلح.

والنَّظير: المثيل، قال الجوهريُّ: ونظير الشيء مِثْله، وحكى أبو عبيدة : النِّظْر والنَّظير بمعنى واحد، مثل النِّدُّ والنَّديد[٤] .

---

(١) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ .

(٢) ينظر : تهذيب اللغة (ع د م) .

(٣) ينظر : الصحاح (ع د م) .

(٤) ينظر : الصحاح (ع د م) .

وقال الرُّمَّانيّ : « النَّظير هو الشَّبيه بما له مِثْل معناه وإن كان من غير جنسه، كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر، وغير ذلك من الوجوه نحو: استتار الضَّمير وعمله في الظرف والمصدر والحال »[١] .

وأمَّا تعريفه مركبًا فلم أقف على كلامٍ للقدماء في تعريفه، ولعلَّ المراد بدليل عدم النَّظير : هو عدم وجود نظير له في بابه من سماعٍ فصيح، أو حكم نحويٍّ، أو قاعدة كليّة .

وأمَّا ما حدّه به السُبيهين من أنّه :(عدم ورود نظيرٍ سماعيّ لمسألة نحويّة في استعمالٍ فصيح عند العرب)[٢] .

فهو حصر للنَّظير على السَّماع، والنَّظير قد يكون من السَّماع أو من حكمٍ نحويٍّ، أو من قاعدة كلية، وتطبيقات النّحاة لهذا الدليل شاهدة على ذلك .

المطلب الثاني: الاستدلال بعدم النَّظير عند النَّحويّين المتقدمين وشُرّاح الكتاب

تردَّد الاستدلال بعدم النَّظير في مؤلفات النَّحويين المتقدمين، ولعل أول ما يطالعنا شيخ النَّحويين وإمام العربية في عصره سيبويه في (الكتاب)، حيث نجده استدلَّ بعدم النَّظير في نحوٍ من ثمانية مواضع[٣] .

يقول في باب (أفْعَل إذا كان اسمًا): « ومما يُترك صرفه لأنَّه يشبه الفعل، ولا يُجعل الحرف الأول منه زائدًا إلّا تَنْضُب، فإنَّما التاء زائدة لأنَّه ليس في الكلام شيءٌ على أربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء؛ لأنَّه

(١) ينظر : منازل الحروف ٧٢ .

(٢) ينظر : اعتراض النحويين للدليل العقلي ١٠٠ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢٢٩ ، ٣٨٨ ، ٤ / ٧٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ .

ليس في الكلام فَعْلُل »[١] .

وكان أثر الكتاب بالغًا على خَدَمَتِه وشُرَّاحه، فهذا المازنيُّ يردُّ على المخالفين بالاستدلال بعدم النَّظير، يقول لمن ادَّعى أن « السِّين » و« سوف » ترفعان الأفعال المضارعة: « لم نرَ عاملا في الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال سبحانه : ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[٢]» الشعراء (٤٩) .

و جاء في الأصول : « قال أبو عثمان المازنيّ: أقول في انطلاقٍ : طُليق وطُلييق ؛ لأنّه ليس في كلامهم (نِفْعال) »[٣] .

وهذا الفرَّاء يجعل (عدم النَّظير) دليلاً يبني عليه حكمه، يقول ابن مالك : « فيقول في عِماد ويَزيد وثمود : يا عِم ، ويا يَزِ ، ويا ثَمُ ، ويُجيز أيضًا إبقاء الألف والياء، ولا يجيز إبقاء الواو ؛ لأنَّ بقاءَها يستلزم عدم النَّظير .... فيقول في قِمَطر .. عَلمًا – يا قِمَ .

قال : لأنّه إذا قيل (يا قِمَطْ) بسكون الطاء لزم من ذلك عدم النَّظير؛ إذ ليس في الأسماء ما آخره حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ إلّا ما أشبه الحرف نحو : منْ وكمْ »[٤] .

وهذا أبو عبيدة معمر بن المثنى يقول في اشتقاق (إبليس) : «إنّه عربيٌّ مشتقٌ من (أبْلَسَ)؛ إلّا أنَّه لم ينصرف؛ لأنَّه لا نظير له »[٥] .

وقد بلغ الاستدلال بعدم النَّظير قوته عند النَّحويين القدماء، وبرز لنا دليلًا

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ١٩٦ .

(٢) ينظر : الخصائص ١ / ١٩٨ .

(٣) ينظر : الأصول ٣ / ٤٦ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٥٧ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٥/١ .

له حضوره وأهميته، حتى إنّ ابن السَّراج يُخطّئ ثعلبًا اللغويّ مستدلًا به، يقول : « فِعْلِوة : حِنْذوة ، اسمٌ ، كذا في كتابي كتاب سيبويه ، وبخطِّ ثعلب : فِعْلُوة : حِنْذُوة ... وأظنُّه خطأ ؛ من أجل أنَّه ليس في كلامهم مضمومُ بعد مكسور، والنُّون ههنا ساكنةٌ، فكأنه قد التقى الضمُّ والكسر »[١] .

وهذا أبو إسحاق الزَّجّاج يجعل عدم النَّظير دليلاً يذبُّ به عن كتاب الله ، فيقول : « وقد روي عن قوم من العرب : (الحمدَ لله) و(الحمدِ لله) ، وهذه لغة مَنْ لا يُلتفت إليه ، ولا يُتشاغل بالرواية عنه .

وإنَّما تشاغلنا نحن برواية هذا الحرف لنُحذِّر الناس من أن يستعملوه، أو يظن جاهلٌ أنَّه يجوز في كتاب الله عز وجل، أو في كلام، ولم يأت لهذا نظيرٌ من كلام العرب ، ولا وجه له »[٢] .

وبلغت قوَّة الدليل عند أبي عليٍّ الفارسيّ أنّه كاد أن يردَّ قول أبي زيد، وهو الثقة عند سيبويه ، وعند أبي عليّ، ونوادره التي حفظها أبو عليّ وعظّم شأنها ، ومع كلِّ هذا يقول عند كلمة (كُذُّبْذُب) : « وهذه الكلمة تحكى فيما شذّ عن سيبويه من الأبنية، ولولا ثقة أبي زيد، وسكون النفس إلى ما يرويه لكان ردُّها مذهبًا ، لكونه على ما لا نظير له »[٣] .

وقال في مسألة تحقير (أُبَيْنُون): « فلا يجوز أن يكون من (أفْعَال)؛ لأنَّ(أفْعَال) لم يُقصر في موضع غير هذا، فلا يستقيم أن تدَّعي فيه شيئًا لا نظير له .. »[٤]

---

(١) ينظر : الأصول ٣ / ٢١٠ ، وينظر : استدلاله بعدم النظير في الأصول ١ / ٣٦٥ ، ٢ / ١٠٨ ، ٣ / ٤٥ ، ٢١٠ ، ٤١٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٥ ، وينظر : ٢ / ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤ / ٤٤ .

(٣) ينظر : الحجة ١ / ٣٣٠ .

(٤) ينظر : كتاب الشعر ١ / ١٣٦ .

ونـراه يستحضـر (عـدم النظيـر) فـي عامـة مؤلفاتـه، فيسـتدلُّ بـه فـي البصريّات[١] ، والتعليقة[٢] ، والحلبيات[٣] ، وكتاب الشعر[٤] .

ويقول أبو الحسن الرُّمَّانيّ: « ولا تلحق الألف التي ليست للتأنيث ثلاثيًا سـاكن الوسـط، إلّا أوّلـه مضـمومٌ أو مكسـورٌ؛ لأنَّ فـي الكـلام مثـل (فُعْـلال) و(فِعْـلال)، كقولـك: (قُسـطاس) و(سِـرداح)، ولـيس فـي الكـلام مِثـل (فَعْـلال)، لم يجئ مِثل (سَرداح) »[٥] .

(١) ينظر : البصريات ١ / ٣٠٣ ، ٤٣٠ ، ٤٨٧ ، ٥٠٣ ، ٢ / ٨١٩ .

(٢) ينظر : التعليقة ٣ / ٢٦ ، ٤ / ٢٢١ ، ٥ / ٨ .

(٣) ينظر : الحلبيات ٣١٠ .

(٤) ينظر : كتاب الشعر ٢٥ ، ١٣٦ .

(٥) ينظر : شرح الرُّماني ٤ / ٢٠٦٧ ، وينظرغيرها من المسائل ٣٢٣٥/٧

الاستدلال بعدم النّظير عند أبي سعيد السِّيرافي تنظيرًا وتطبيقًا

وفيه مبحثان :

المبحث الأولَّ

الاستدلال بـ (عدم النَّظير) بين أبي سعيد السِّيرافي وأبي الفتح بن جنيّ تنظيرًا

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: أصول الاستدلال بعدم النَّظير عند أبي سعيد السِّيرافيّ

لم يكن أبو سعيد بدعًا من النّحويين، ولا بمعزلٍ عن أصول النّحو وأدلّته، وهو شارح لكتاب سيبويه، الذي رسم للنَّحويين منهجًا في الاستدلال النَّحويّ، وكان أبو سعيدٍ قد استحضر أدّلة الكتاب في شرحه، وبيَّن بعض حدودها أثناء الاستدلال بها ، فكان (عدم النَّظير) حاضرًا، يستدلُّ به ويَبِيْن عن شيءٍ من ضوابطه وأصوله :

فمن أصول الاستدلال بـ(عدم النَّظير) عند أبي سعيد :

١- انفراد الاسم ببناء لا نظير له لا يخرجه من كلام العرب .

ذكر هذا الأصل في مسألة صرف (أجُرّ) و(إبْرِيسم) .

قال أبو سعيد : « فإن قال قائل : لا أصرِف (أجُرّ) و(إبْرِيسم) وما جرى مجراهما ممّا لا نظير له في أبْنيتهم .

قيل له : انفراد كلِّ واحدٍ من هذه الأسماء بالبناء الذي لا نظير له لا يخرجه من شبه كلامهم ، وقد رأينا في أبنية كلام العرب أسماءً، كلُّ واحدٍ منها منفردٌ ببناء لا نظير له، كقولهم : كنَهْبُل ، وهو (فَنَعْلُل)، وهُنْدَلِعٌ ، وهو (فُنْعَلِل) ، وذكر سيبويه أنْ (إبِل) لا نظير له »[1]. فلم يردَّه سيبويه مع أنَّه لا نظير له؛ لأنَّه مسموع من العرب .

(١) ينظر : شرح السيرافي ١٠ / ١٥٣ .

٢- لا يُحمل على النّظير النَّادر الشَّاذّ .

ذكر هذا الأصل في مسألة الزَّائد في اسمٍ ليس في كلام العرب له نظيرٌ فيما ليس فيه زائد .

قال أبو سعيد : « متى رأينا الزَّائد في اسمٍ ليس في كلام العرب له نظيرٌ فيما ليس فيه زائد كان خروجه من الأمثلة دلالة على زيادته، وأعفانا عن طلب الدَّلالة على زيادته، وقام ذلك مقام الاشتقاق ، نحو : يَرْبُوع ، قد علمنا أنَّ الياء فيه زائدة، ووزنه (يَفْعُول)؛ لأنَّا لو جعلناها أصليَّة كان وزنه (فَعْلول)، وليس في كلام العرب (فَعْلول) إلَّا حرفٌ واحد، وهو صَعْفُوق، ولا يُحمل عليه؛ لأنّه نادر شاذّ »[١] .

والنَّادر والشَّاذ عندهم ما ليس له نظير في كلامهم ، يقول أبو عليٍّ الفارسيّ في (هاءِ وهائي): « وهذا عندي شاذٌّ لا نظير له في كلامهم، ألا ترى أنَّه ليس في كلامهم شيء من هذه الأصوات التي سُمِّيت بها الأفعال ظهر علامة الفاعل في لفظه، وقد جاء في هذا الحرف »[٢] .

٣- لا يجوز أن نبني مثالًا ليس له نظير من كلام العرب .

ذكر هذا الأصل في مسألة البناء على مِثال (جَالَينُوس) .

قال أبو سعيد : « ولو قال : ابنوا من (ضَرَبَ) مثل (جَالَينُوس)، لم نَبْنِ منه هذا، ولم يجز ذلك ؛ وذلك أنّ العرب لمّا تجنبت هذا المثال وما أشبهه من الأمثلة التي ليست في كلامهم تميَّزت أمثلة كلام العرب من غيرها، حتى لو ورد علينا شيءٌ ليس في كلام العرب مِثاله لرددناه، وأنكرنا أن يكون من كلام العرب »[٣] .

وأيدَّ أبو سعيد أصله هذا بقول الجرمي : « لا نبني من الكلام شيئًا لم تبْنه

(١) ينظر : شرح السيرافي ١٥ / ٢٣٩ .

(٢) ينظر : البصريات ١ / ٤٣٠ .

(٣) ينظر : شرح السيرافي ١٥ / ٩٠ .

العرب »[١] .

٤. لا يجوز لأحدٍ أن يبتدع اسمًا لم تقله العرب .

ذكر هذا الأصل في مسألة نوع (فَعالِ) ومعناها .

قال أبو سعيد في (فَعَالِ) : « هي اسم معرفة مؤنث، والدليل على أنَّها اسمٌ أنّه ليس في أبنية الأفعال مثله؛ لأنَّه ليس في أبنية الأفعال (فَعَالِ) » .

وقال في معناها : « وقد ذكر بعض النَّحويّين أن (فَعَالِ) في معنى (افْعَل) لا تكون مطَّردة في الأفعال الثلاثية كلها، كما لا يطَّرد في الأفعال الرُّباعية كلها »

ثم يرسم لنا أبو سعيد قاعدة في النَّظير، فيقول : « إنما يُقال من ذلك ما قالته العرب حسب ... وليس لأحدٍ أنْ يبتدع اسمًا لم تقله العرب ولا تكلمت به »[٢] .

أمّا أبو البركات ابن الأنباريّ فلم يذكر الاستدلال بعدم النَّظير في كتابيه « الإغراب » و« لمع الأدلَّة » تنظيرًا، ولكنَّه استعمل الدليل تطبيقًا في كتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف »، واتخذ عدم النَّظير دليلًا من أدَّلة الردّ على الكوفيين.

وهو في هذا متأثرٌ بأبي سعيد السِّيرافي في المسائل والأدلَّة، وسيتبيّن هذا . إن شاء الله . في المبحث الثاني .

(١) ينظر : شرح السيرافي ١٥ / ٩١ .

(٢) ينظر : شرح السيرافي ١ / ٩٩ .

المطلب الثَّاني: أصول الاستدلال بـ(عدم النّظير) عند أبي الفتح بن جنيّ

ألف ابن جنيّ كتابه الأصولي « الخصائص »، وهو « مبنيٌّ على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي، والقول على أوائل أصول هذا الكلام »[1] ، وعلْم أصول النَّحو علْمٌ بأدّلة النَّحو التي تفرّعت منه فروعُه وفصولُه، وطريقة الاستدلال بها؛ لذا فإنَّنا نرى ابن جنيّ يقف بنا على طريقة الاستدلال بعدم النَّظير– مستنبطًا ذلك من تطبيقات النَّحويِّين القدماء لهذا الدليل.

وأنا هنا لست ناقلًا لكلام ابن جنيّ فقط ، بل ناقل لك تنظيره للاستدلال بعدم النَّظير، ومرتب له على منهج تعليمي، يقول ابن جنيّ:

١– إذا دلَّ الدليل فإنّه لا يجب إيجاد النَّظير، وذلك مذهب الكتاب ، فإنَّه حكى فيما جاء على (فِعِل) إبِلا، وحدها .

٢– فإنْ قام الدليل ووجِد النَّظير، فإنَّما وجوده للأُنس به، لا للحاجة إليه .

٣– إنْ عُدم الدليل كانت الحاجة قائمة إلى إيجاد النَّظير .

ومثَّل ابنُ جنيّ لذلك بمثالين:

الأوَّل: مسألة (عِزْوِيْت)، لمّا لم يقم الدليل على أنَّ واوه وتاءه أصلان احتجتَ إلى التَّعليل بالنَّظير، فمنعت من أن يكون (فِعْوِيْلا)؛ لمّا لم تجد له نظيرًا، وحملته على (فِعْليت) لوجود النَّظير وهو (عِفْريت) و(نِفْريت).

قلتُ : وهذا نظير من السَّماع.

والثَّاني : ردُّ أبي عثمان المازنيّ على من ادَّعى أن « السِّين » و« سوف» ترفعان الأفعال المضارعة ، قال أبو عثمان : « لم نرَ عاملا في الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال سبحانه : ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾» الشعراء (٤٩).

(١) ينظر : الخصائص ١ / ٣٣ .

فجعل عدم النَّظير ردًّا على من أنكر قوله .

قلتُ : وهذا نظير من الأحكام النَّحويّة، فنفى حكم الرَّفع بالسِّين وسوف لنفي وجود نظيره .

٤- فإن لم يقم الدليل، ولم يوجد النَّظير فإنَّك تحكم مع عدم النَّظير، وذلك كقولك في الهمزة والنُّون من (أَنْدَلُس) : إنَّهما زائدتان، وإنّ وزن الكلمة بهما (أَنْفَعُل)، وإن كان مثالًا لا نظير له، وذلك النّون لا محالة زائدة ؛ لأنّه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَلُل)، فتكونَ النونَ فيه أصلًا؛ لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت أنّ النّون زائدة فقد بَرَد في يدك ثلاثة أحرف أصول، وهي الدَّال واللَّام والسّين، وفي أوّل الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حُكم بكون الهمزة زائدة، ولا تكون النُّون أصلًا والهمزة زائدة ؛ لأنّ ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلّا الأسماء الجارية على أفعالها ، نحو: مُدَحْرج وبابه ، فقد وجب إذًا أنَّ الهمزة والنُّون زائدتان، وأنّ الكلمة بهما على (أَنْفَعُل) .

قلت : وهذا نظيرٌ من القواعد الكليّة .

٥- فإن ضامَّ الدليلُ النَّظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك ، وهذا كـ (نُون) عَنْتَر، فالدليل يقتضي بكونها أصلًا ؛ لأنّها مقابلة لعين (جَعْفَر) ، والمثال أيضًا معك ، وهو (فَعْلَل) ، وكذلك القول في بابه. فاعرِف ذلك وقِسْ. انتهى كلام ابن جني بتصرف[١] .

وعلى هذا يتبين لنا من تنظير ابن جني للاستدلال بعدم النَّظير أنَّ النَّظير قد يكون من سماعٍ صحيح، أو حكم نحويّ، أو قاعدة كليّة .

ونرى ابن جنيّ في موضع آخر من الخصائص يجعل عدم النَّظير دليلًا

(١) ينظر : الخصائص ١ / ١٩٨ – بتصرف – .

على فساد القول، يقول: «فإن أدَّى هذا القول إلى ما لا نظير له وجب رفضه واطِّراح الذهاب إليه»[1] .

أمّا الجلال السيوطيّ فكان متأثرًا بابن جنيّ في تنظيره للاستدلال بعدم النَّظير، وناقلًا لكلامه دون تتميم، إلّا أنّه ذكر لنا قاعدتين مهمَّتين في الاستدلال بعدم النَّظير :

١- أنّ الاستدلال بعدم النَّظير يكون دليلًا على النَّفي، لا على الإثبات .

٢- أنّه إذا عُدم النَّظير حمل على القياس. وهو ما نقله عن الخضراويّ[2] .

وقول الخضراويِّ هذا إنَّما هو بيانٌ وتفسيرٌ للقاعدة الرَّابعة من قواعد ابن جنيّ .

(١) ينظر : الخصائص ١/١٠٥ .

(٢) ينظر : الاقتراح ٤٤٧ .

المبحث الثاني

الاستدلال بـ (عدم النَّظير) عند أبي سعيد السِّيرافيّ تطبيقًا

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول: عدم النَّظير في السَّماع:

١. مسألة : منع صرْف (بَقَّم) معرفةً إذا سَمّيتَ به رجلًا .

قال أبو سعيد : « (بَقَّم) ليس باسم عربي ، وقد تكلمت به العرب ، ووافق من كلامها ما كان من الفعل لا نظير له في الأسماء – فأُجري حكمه على حكم الفعل الذي لا نظير له ، فينصرف في النّكرة ، ولا ينصرف في المعرفة إذا سمَّيت به رجلًا »[١] .

فمنع أبو سعيد (بَقَّم) من الصَّرف معرفةً لأنّه أعجمي ؛ لأنَّه فعلٌ مُسمى به لا نظير له في الأسماء .

وهذا مذهب سيبويه[٢] ، والمازنيُّ[٣] ، والمبرِّد[٤] ، وأبي عليٍّ الفارسيّ[٥] .

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّه لم يمنع من الصرف للعجمى، ولكن كونه على وزن (فَعَّل) المُسمَّى به، وهو ليس أصلًا في العربية[٦] .

وخطّأه أبو عثمان المازنيُّ، وقال : « لو كان كما يقول لصرفنا باب (مَساجِد) و(مَناديل) ، لأنّ في الأعجمي (سراويل) ، ولكنّا لا نجعل

---

(١) ينظر : شرح السيرافي ١٠ / ١٠٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٠٨ .

(٣) ينظر : التعليقة ٣ / ٢٩ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣ / ٣١٥ .

(٥) ينظر : التعليقة ٣ / ٢٩ .

(٦) ينظر : التلعيقة ٣ / ٢٩ ، وشرح الرماني ٤ / ٢٠٥١ .

الأعجمي أصلًا للعربيّ، والدليل أنّه ليس في العربية مثِله» [١].

وصحّح مذهب الأخفش أبو الحسن الرُّمَّانيّ، وقال : « لا وجه لما ردّ عليه أبو عثمان بإلزامه صرف (مناديل) » [٢] .

ونقل أبو حيان عن الهرويِّ : أنَّ الأخفش أثبت (بَقَّم) في مفردات الأسماء ، ووزنه (فعَّل) ، وصَرَف به ما جاء على هذا المثال مسمَّى به ، وإن كان قليلًا[٣] .

وذهب الفرَّاء إلى أنّ كلَّ « فعَّل » ينصرّف إلّا أن يكون مؤنثًا[٤] .

قال الجوهريُّ : « وقلت لأبي عليّ الفسويِّ : أعربيٌّ هو ؟ فقال معرَّب، وليس في كلامهم اسم على (فعّل) إلّا خمسة : خَضَّمُ بن عمرو بن تميم، وبالفعل سُمّي ، وبَقَّم لهذا الصِّبغ، وشلّم موضع بالشام، وبذّر اسم ماءٍ من مياه العرب، وعثّر اسم موضع .... فثبت أنَّ (فعَّل) ليس في أصول أسمائهم.»[٥] .

وقال الأزهريُّ:« إنّها دخيل معرّب ؛ لأنّه ليس للعرب بناء على كلمة (فعَّل)، ولو كانت (بقَّم) كلمة عربية لوجِد لها نظير» [٦] .

وذهب الجوهريُّ إلى أنّ الذي منع صرف (بَقَّم) معرفة: التَّعريف ووزن الفعل[٧] .

---

(١) ينظر : التعليقة ٣ / ٢٩ .

(٢) ينظر : شرح الرماني ٤ / ٢٠٥١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٨٦٣ .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة (ب ق م) .

(٥) ينظر : الصحاح (ب ق م) .

(٦) ينظر : تهذيب اللغة (ب ق م) .

(٧) ينظر : الصحاح (ب ق م) .

٢. مسألة : زيادة الهمزة في (أفْكَل) اسمًا

عرض أبو سعيد لمسألة زيادة الهمزة في (أفْكَل)، وافترض سؤالًا فقال: « فكأنَّ قائلًا قال: ولِمَ لا تكون الهمزة أصليّة فيصير على (فَعْلَل)، مثل(جعْفر) فينصرف في المعرفة، وإذا كان (أفْعَل) لم ينصرف» [١]؟

فأجاب بقول سيبويه من أنَّ الدليل على أنَّ الهمزة زائدة: « أنَّه ليس اسمٌ مثل: (أفْكَل) يُصرف»[٢]. ثم قال: «يعني اسمًا في أوّله همزة وبعدها ثلاثة أحرفٍ أصليّةٍ، لم يوجد ذلك في كلام العرب»[٣].

فاستدلَّ أبو سعيد بما استدلَّ به سيبويه على زيادة الهمزة في (أفْكَل) بعدم النَّظير في كلام العرب .

وزيادة الهمزة في (أفْكَل) هو قول سيبويه وجمهور النَّحويين[٤]، واستدلَّ الزمخشريّ على زيادتها بدليل تصريفي، وذلك قولهم : رجلٌ مَفْكُول[٥].وفي ابن يعيش: لغلبة زيادتها، وكثرتها فيما عُرف اشتقاقه[٦] .

٣. مسألة: زيادة التاء في (كِلتا)

ذكر أبو سعيد قول الجرميّ في زنة (كِلتا) أنّه (فِعْتل)، وأنّ التّاء زائدة، والألف من الأصل، وأنّ النسبة إليها: كِلتويٌّ، كما تقول في (مَلهًى): مَلْهوِيّ.

قال أبو سعيد: « وليس ذلك بقولٍ مختار؛ لأنَّ زيادة التّاء في مثل هذا الموضع غير موجود؛ لأنَّها زيادة تاءٍ قبل لام الفعل؛ ولا أعلم له في الكلام

---

(١) ينظر : شرح السيرافي ٨١/١٠.

(٢) ينظر : الكتاب١٩٤/٣ .

(٣) ينظر : شرح السيرافي ٨١/١٠.

(٤) ينظر : التعليقة ٣٠٠/٤، والخصائص ٢٠٢/٢، ورسالة الملائكة ٨٥ .

(٥) ينظر : الفائق ١٣٧/٣ .

(٦) ينظر : شرح ابن يعيش ٢٧٤/٩ .

نظيرا»[١].

والتاء في (كِلتا) عند سيبويه هي الألف في (كلا) [٢]، وهو قول النّحويين، يقول أبوعليّ الفارسيّ : «وليس أحدٌ من النّحويين يقول بقول أبي عمر إلّا من قال (حُبْلويّ) لا على أنّه لام»[٣].

وعدّ أبو سعيد التاء أصليّة في (كِلتا)، وردَّ قول الجرميّ مستدلًّا بعدم النَّظير .

وذهب مذهب أبي سعيد الرضيُّ، وقال: إنَّ قول الجرميّ مردودٌ لعدم (فِعْتل) في كلامهم. [٤]

وذكر ابن جنيّ أنَّ مثال الكلمة (فِعْتَل) مردودٌ عند البصريّين، وأنَّ التّاء لا تزاد حشوًا إلّا في (افْتعل) وما تصرَّف منه، ثم صوّب قول أبي عمر، وألمح إلى أنَّ دليل عدم النَّظير فيه نظر؛ وذلك أنَّه وجِد نظير لزيادة التّاء، فقال: «غير أنّي وجدتُ لهذا القول نحوًا ونظيرًا، وذلك فيما حكاه الأصمعيّ من قولهم للرجل القوّاد: الكَلْتَبان، وقال مع ذلك : هو من الكَلَب، وهو القيادة.

فقد ترى التّاء على هذا زائدة حشوًا، ووزنه: فَعْتَلان . ففي هذا شيئان:

أحدهما: التّسديد من قول أبي عمر، والآخر: إثبات مثالٍ فائتٍ للكتاب .

وأمثلُ ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكَلَب ثلاثيًا، والكلْتبان رباعيًّا، كزِرِم وازْرَأمّ، وضَفِد واظْفأدّ، وكزَغَّب الفرخُ وازْلَغبّ، ونحو ذلك من الأصلين الثلاثيّ والرباعيّ المتداخلين»[٥].

---

(١) ينظر : شرح السيرافي ٨٤/١١.

(٢) ينظر : الكتاب ٣٦٤/٣.

(٣) ينظر : التعليقة ١٩٠/٣.

(٤) ينظر : شرح الشافية ٢٨٤/١.

(٥) ينظر : الخصائص ٢٠٤/١.

المطلب الثاني: عدم النَّظير في القاعدة الكلية:

١. مسألة: بناء إمَّعة على (فِعَّلة)

حكم أبو سعيد على (إمَّعَة) أنَّها على (فِعَّلة) والهمزة أصليَّة ؛ لأنَّ النُّعوت ليس فيها وزن (إفْعَلة)، وإمَّعَة نعتٌ. [١]

وهذا مذهب سيبويه[٢]، وأبي عثمان، قال ابن جنيّ: « واستدلَّ أبو عثمان على أنَّ إمَّعَة (فِعَّلة) بأنّه ليس في الكلام (إفْعَلة) صفة، وهذا هو استدلال سيبويه، وهو صحيح.

وفيه قول آخر: وهو أنَّه لوكانت الهمزة في (إمَّعَة) زائدة لوجب أن تكون الميم الأولى فاءً، والأخرى عينًا.... وهذا لا يؤخذ به لقلّته » [٣]. والواجب الحمل على الأكثر لا على القليل الشَّاذَّ.

وبهذا قال العكبري، وعلّل بهذين التعليلين[٤]. وإليه ذهب أبو بكر بن السَّرَّاج[٥]، وأبو علي الفارسيّ[٦]، والثمانينيّ[٧]، وابن يعيش[٨] .

٢. مسألة: دخول النُّون الخفيفة على التَّثنية وجمع المؤنث

اختلف النَّحويون في إدخال النُّون الخفيفة على التَّثنية وجمع المؤنث ، فالخليل وسيبويه والبصريُّون لا يجيزون دخولها ، ويعلّلون لذلك ، فيقولون : لأنّ

(١) ينظر : شرح السيرافي ١٥ / ١٧٨ .
(٢) ينظر : الكتاب ٢٧٦/٤.
(٣) ينظر : المنصف ١١٦/١
(٤) ينظر : اللباب ٢٣٣/٢
(٥) ينظر : الصحاح (إ م ع) .
(٦) ينظر : الحلبيات ٣٧٦
(٧) ينظر : شرح التصريف ٢٤٢ .
(٨) ينظر : شرح ابن يعيش ٢٧٧/٩ .

نون الاثنين التي للإعراب تسقط ، فإذا سقطت النُّون بقيت الألف، فلو دخلت عليها نون التوكيد الخفيفة لا يُعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد، وبطل أن تقرَّ ساكنة ؛ لأنّه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين .

وأمَّا دخولها على جمع المؤنث فغير جائز، لأنّ ذلك يوجب أن نجعلها في موضع النُّون المشددة ، ثم ندخل ألفًا بين نونين، فنقول : اضربنانِ زيدًا، ولو فعلنا ذلك لوقعت النُّون الأخيرة ساكنة ، فالتقى ساكنان .

وذهب يونس والكوفيون إلى جواز ذلك ، قال ابن النَّاظم: «ومذهب يونس والكوفيين جواز ذلك لكن بشرط كسرها في الوصل» (١) .

ونظير ذلك عند يونس قراءة نافع وورش (محيايْ) بإسكان الياء، ونظيره عند الكوفيين قراءة ابن عامر (تتبعانْ) ، ويقولون إنَّ هذه هي النُّون الشديدة فخُفّفت كما خُففت (إنّ) و(لكنّ)، وهذه النُّون إنّما دخلت في القسم والأمر والنَّهي والشرط بـ(إمّا) لتوكيد الفعل المستقبل، فكذلك يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعلٍ مستقبل .

وكان أبو عثمان المازنيّ وأبو العبّاس المبرّد يفسران مذهب يونس كما فسَّره سيبويه(٢) .

وذهب أبو سعيد مذهب الخليل وسيبويه والبصريّين، وردَّ مذهبَ يونس ومن ذهب مذهبه، فقال: « وهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلّا أن يُدغم »(٣) .

فجعل أبو سعيد الاستدلال بعدم النَّظير مرجحًا في المسألة .

---

(١) ينظر : شرح ابن الناظم ٤٤٧ .

(٢) ينظر : شرح السيرافي ١٢ / ٥٣ ، والإنصاف ٢ / ٦٥٠ .

(٣) ينظر : شرح السيرافي ١٢ / ٥٤ .

٣. مسألة: صِحَّة العين في (فُعَل) و(فِعَل)

قال أبو سعيد : « ومالا نظير له في الأفعال لا يعتلُّ نحو (فُعَل) و(فِعَل) وكقولك في (فُعَل) نُوَم ، يُقال رَجُلٌ نُوَمٌ، كثير النَّوم، ورَجُلٌ سُوَلة ، من السؤال، على لغة من قال سلت أسال ، ولم يهمز ... و(فِعَل) بهذه المنزلة، كقولك حِوَل، وهو المُتَحوّل عن المكان، يقول تعالى : ﴿لَا يَبۡغُونَ عَنۡهَا حِوَلٗا﴾ [الكهف : ١٠٨] ، وصِيَر جمع صِيرَة ... لو بَنَيْتَ (فِعَل) لم تعلّه من ذوات الواو والياء؛ لأنَّه لا نظير له في الفعل »[١] .

فلا يُعلُّ مثل هذا عند أبي سعيد لعدم النَّظير .

وهذا مذهب سيبويه[٢] ، وأبي عليّ الفارسي[٣] ، وأبي الحسن الرَّمَّانيّ[٤] .

المطلب الثَّالث: عدم النظير في البناء (الوزن):

١. مسألة: منع (هَابِيل) و(قَابِيل) من الصَّرف

قال أبو سعيد : «وأمّا (حَم) فغير مصروفٍ، جُعلتا اسمًا للسورة، أو قُدِّرت الإضافة ؛ لأنّها معرفة أُجْريت مجرى الأسماء الأعجمّية ، نحو : هَابِيل وقَابِيل ، وليس له نظير في أسماء العرب ؛ لأنّه (فَاعِيل)، وليس في أبنيتهم »[٥] .

فعدم النَّظير كان دليلًا عند أبي سعيد وعند النَّحويِّين على أعجميّة (هَابِيل) و(قَابِيل)، فمُنعت من الصّرف .

---

(١) ينظر : شرح السيرافي ١٦ / ١٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٦١ .

(٣) ينظر : التعليقة ٥ / ٤٦ .

(٤) ينظر : شرح الرُّماني ٧ / ٣٥٦٠ .

(٥) ينظر : شرح السيرافي ١٠ / ١٨٦ .

وهذا قول سيبويه[١] ، والمبرِّد[٢] ، وابن السَّرَّاج[٣] .

وقال أبو الحسن الأخفش : « إنّه اسمٌ أعجميٌ، مثل (شَاهِين)، فإن سمَّيت به رجلًا لم ينصرف » .

قال أبو عليٍّ الفارسي : « فأمّا وجه قول أبي الحسن (أنّه أعجمي) فإنّما قال ذلك لأنَّه وزنٌ لم يجيء عليه شيء من العربي، وإنّما جاء في العجمى، نحو (هَابِيل) و(قَابِيل) »[٤] .

٢. مسألة : بناء مَيِّتِ وسَيِّد

عرض أبو سعيد خلاف الفرَّاء في بناء (ميِّت) و(سيِّد)، حيث إنّ الفرَّاء والكوفيين يذهبون إلى أنَّ بناء (ميِّت) و(سيِّد) في الأصل (فَعِيل)؛ لأنّ (فَعيلًا) يأتي على (أفْعِلاء)، والعرب تقول : هيِّنٌ وأهْوِناءِ، وذكر الجرميُّ : جيِّد وأجْوِداء. فدلَّ ذلك على أنَّ الواحد (فَعِيل)، وقالوا أيضًا إنَّ (فَيْعَل) ليس له نظير في كلام العرب[٥] .

فاحتج الكوفيّون بعدم النَّظير .

قال أبو سعيد رادًّا رأي الفرَّاء : « ولا حجَّة له في ذلك من وجهين :

أحدهما : أنّهم قد يحملون الشيء على غير بابه، كجمعهم (فاعِل) على (فُعَلاء) ، قالوا : شاعِر وشُعَراء، وجاهل وجُهلاء ، وإنّما (فُعَلاء) من جمع (فَعيل)، وقد قالوا: جَبانٌ وجُبَناء، فحملوا (فاعِلًا) و(فَعَالًا) على (فَعِيل) لاشتراكهن في أربعة أحرف، فيها حرفٌ من حروف المدّ واللين .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٥٧ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٥٥ – ٣٥٦ .

(٣) ينظر : الأصول ٢ / ١٠٣ .

(٤) ينظر : الحلبيات ١١٠ .

(٥) ينظر : شرح السيرافي ١٣ / ٣٩ – ٤٠

والوجه الثاني : أنّ باب (ميِّت) و(سيِّد) لا يُجمع جمعًا مُطَّردًا كجمع (فَعِيل) المعتل، ولا (فَعِيل) الصَّحيح، وإنَّما يُجمع جمع السَّلامة، وهو الكثير فيه، وجمع التَّكسير على وجوه مختلفة، ولم يلزم طريقًا واحدًا ؛ لأنّ (فَيعِلًا) ليس له نظير في الصَّحيح، وهو أكثر الكلام .... قالوا : سيِّد وسَادَة (فَعَلَة)، وهو من جمع (فَاعل) ، كما قالوا : قائِد وقَادَة ، وقالوا: ميِّت وأمْوَات، وهو من جمع (فَعْل)، كما يقال : أثوابٌ وأحواض »[١] .

واحتج أبو سعيد أيضًا بعدم النَّظير .

وتابع أبا سعيد في وزن(ميِّت) و(سيِّد) ابنُ الأنباري[٢]، وأبو العلاء المعريّ[٣] .

٣. مسألة: تحريك الحرف الساكن قبل الآخر في (بَكْر وعِدْل وبُسْر)

قسم أبو سعيد هذه المسألة إلى ثلاث حالات :

الحالة الأولى: إن كان الحرف الأوّل مفتوحًا ، قال أبو سعيد : « لا يُحرَّك الساكن الأوَّل بالفتح في حال من الأحوال، لا بإلقاء فتحة ما بعده، ولا بإتباع فتحة ما قبله، لا تقول: رأيت البَكَرْ ... وإنّما يُحرَّك السَّاكن الأوَّل بالضمِّ أو الكسر، فإنْ كان الحرف الأوَّل مفتوحًا حُرِّك بحركة ما بعده ، كقولك : هذا بَكُر، وأخذتُ من بَكِرْ »[٤] .

وخالف الكوفيُّون في هذا، وأجازوا التَّحريك بالفتح، فتقول على مذهبهم : رأيتُ البَكَر؛ وحجَّتُهم أنّه إذا جاز ذلك في المرفوع والمخفوض جاز في المنصوب .

---

(١) ينظر : شرح السيرافي ١٣ / ٤٠ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٩٥ .

(٣) ينظر : رسالة الملائكة ١٦٨ .

(٤) ينظر : شرح السيرافي ١٤ / ١٥٧ .

وهـذه مـن المسـائل التـي وافقهـم فيهـا ابـن الأنبـاريُّ وخـالف أبـا سـعيدٍ والبصريِّين[١] .

الحالـة الثانيـة : إن كـان الحـرف الأخيـر مضـمومًا كقولـك : هذا عِدْلٌ ، اتْبَعْتَ الثَّاني حركة الأوَّل ، فتقول : هذا عِدِلْ .

وإنَّما كرهوا إلقاء حركة الأخير في قولهم (هذا عِدِلْ) لأنّ حركتها الضّمُّ ، ولو ألقوها لصار (عِدُلُ) وليس في كلام العرب (فِعُل) .

الحالة الثالثة : إن كان الحرف الأخير مكسورًا ، كقولك : أكلتُ من بُسْرِ، أتبعتَ الثاني حركت الأوَّل ، فقلت : أكلت من بُسُرْ .

وإنَّما كرهوا إلقاء حركة الأخير في نحو : أكلتُ من بُسْرِ ، لأنَّ حركتها الكسرة، ولو ألقوها لصار (بُسِرْ) ، وليس في الأسماء (فُعِل) فكان الإتباع للأوَّل أولى[٢] .

فنفى أبو سعيد أن يكون الاتباع للثاني مستدلًا بعدم النظير .

وما قاله أبو سعيد هو مذهب سيبويه[٣] ، وابن جنيّ[٤] ، وابن يعيش[٥] .

٤. مسألة: زيادة النُّون في (نَرْجِس)

عرض أبو سعيد للأدّلة التي يُعْرف بها الحرف الزَّائد من الأصلي، وذكر منها التَّصريف ، والاشتقاق، والخروج عن الأمثلة ، أي : الخروج عن النَّظير، ومثَّل على الخروج عن النَّظير بـ (نَرْجِس) .

قال أبو سعيد : « من ذلك (نَرْجِس) ، يمكن قبل الاعتبار أن تكون زائدة

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٣١ – ٧٣٥ .
(٢) ينظر : شرح السيرافي ١٤ / ١٥٨ .
(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ١٨٩ .
(٤) ينظر : المنصف ١ / ١٦٠ .
(٥) ينظر : شرح ابن يعيش ٩ / ١٣٧ .

– يعني النُّون – ، ويمكن أن تكون أصلية، غير أنّا متى جعلنا النُّون أصليَّة صارت الكلمة على (فَعْلِل) ، وليس في الكلام (فَعْلِل) على مثال (جَعْفِر) ، فَعُلم أنّ النُّون ليست بأصليَّة ؛ إذ كان يُخْرِج الكلمة عن الأمثلة الصّحيحة » [١] .

فحكم أبو سعيد بزيادة النُّون في (نَرْجِس) لعدم النَّظير .

ومذهبه هذا هو مذهب أئمة النَّحويّين، قال به أبو عثمان المازنيّ[٢] ، والمبرِّد[٣] ، والجوهري[٤] ، وابن جنيّ[٥] ، وابن فارس[٦] ، والثمانينيّ[٧] ، وابن عصفور[٨] ، وابن مالك[٩] ، والرضي[١٠] ، وابن إياز[١١] .

٥. مسألة: بناء (صَمَحْمَح) و(دَمَكْمَك)

عرض أبو سعيد خلاف الفرَّاء في بناء (صَمَحْمَح) و(دَمَكْمَك)، حيث إنَّ الفرَّاء والكوفيّين يرون أنَّ(صَمَحْمَح) و(دَمَكْمَك) على (فَعَلَّل) مِثل (سَفَرْجَل) ، وحجّة الفرَّاء : أنّه لو جاز أن يكون (صَمَحْمَح) على (فَعَلْعَل) لتكرير لفظ العين واللام فيه لجاز أن يكون (صَرْصَر) و(سَحْسَح) على (فَعْفَع) لتكرير لفظ الفاء فيه ، فلمّا بطل ذلك بطل كون (صَمَحْمَح) على

---

(١) ينظر : شرح السيرافي ١٥ / ٩٧ .
(٢)ينظر : سفر السعادة ١ / ٤٧٣ .
(٣) ينظر : المقتضب ٣ / ٣١٨ .
(٤) ينظر : الصحاح (ن ر ج س) .
(٥) ينظر : المنصف ١ / ١٠٤ .
(٦) ينظر : الصاحبي ٧٧ .
(٧) ينظر : شرح التصريف ٢٤٥ .
(٨) ينظر : الممتع ١ / ٢٦٦ .
(٩) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٥٧ .
(١٠) ينظر : شرح الشافية ٢ / ٦١٣ .
(١١) ينظر : شرح التعريف ٩٨ .

(فَعَلْعَل) [١] .

قال أبو سعيد : « والقول ما قال سيبويه، والذي احتجّ به الفرّاء غير صحيح »[٢] .

وأجاب أبو سعيد عن حجّة الفرَّاء بجوابين :

أوَّلها : أنّا لا نحكم بزيادة حرفٍ حتى يوجد في الا سم والفعل أصولُه الثلاثة (فَعَلَ)، وعليه فلا يحسُن أن نجعل (صَرْصَر) على (فَعْفَع)؛ لأنّا لو فعلنا ذلك لأسقطنا لام الفعل .

والثَّاني : أنّا لو سلكنا بـ (جَلَعْلَع) مذهب (سَفَرْجَل) لم يكن له نظير في كلام العرب؛ لأنّه ليس في كلامها مثل (سَفَرْجل) .

فاحتجَّ أبو سعيد على الفرَّاء والكوفيين بعدم النَّظير[٣] .

وما ذهب إليه أبو سعيد من أنَّ وزن (صَمَحْمَح) (فَعَلْعَل) هو قول سيبويه[٤] ، وابن السَّرَّاج[٥] ، وشُرَّاح سيبويه ، كالفارسيّ[٦] ، والرُّمَّانيّ[٧] ، والصَّرفيّين، كابن جنيّ[٨] ، والثمانينيّ[٩] .

---

(١) شرح السيرافي ١٥ / ١٨٥ ، والإنصاف ٢ / ٧٨٨ .

(٢) ينظر : شرح السيرافي ١٥ / ١٨٥ .

(٣) ينظر : شرح السيرافي ١٥ / ١٨٦ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٧٨ .

(٥) ينظر : الأصول ٣ / ٢١٣ .

(٦) ينظر : التعليقة ٥ / ١٠٣ .

(٧) ينظر : شرح الرماني ٧ / ٣٤١٤ .

(٨) ينظر : المنصف ١ / ١٣٧ .

(٩) ينظر : شرح التصريف ٢٢٢ .

٦. مسألة: بناء (افْعَوْعَلْت) و(افْعَوْعَل) على (اغْدَوْدَن)

قال أبو سعيد : « إذا قلتَ (افْعَوْعَلْت) و(افْعَوْعَل) كما قلت (اغْدَوْدَن) قلت : ارْدَوْدَّ ، فكان أصله (ارْدَوْدَدَ) ، ولم يكن ملحقًا بشيء، فأدغمتَ ، وفي المستقبل (يَرْدَدِدُ) فجرى مجرى احْمَرَّ، يحْمَرُّ، وأصله (احْمَرَرَ) ؛ لأنّه لا نظير له في الرّباعي يلحق به »[١] .

وفي (ارْدَوْدَدَ) تَنْقل حركة الدَّال إلى السَّاكن قبلها، ثم تُدغم [٢] .

فاستدلَّ أبو سعيدٍ على نفي الفكّ بعدم النَّظير .

وما ذهب إليه أبو سعيد هو قول سيبويه[٣] ، وابن السَّرَّاج[٤] ، وابن جنيّ[٥]، وأبي العلاء المعري[٦]، وابن عصفور[٧] ، وابن هشام[٨] .

٧. مسألة : زيادة الواو في (قَطَوْطىً)

قال أبوسعيد : « فإذا جعلنا الواو في (قَطَوْطىً) هي الأصل صار وزنه (فَعَلْعَى)، وليس له نظير في الكلام، وإذا صيّرناها زائدة، وصيّرنا الأصليّة هي الأخيرة المنقلبة ألفًا صار وزنها على (فَعَوْعَل)، مثل (عَثَوْثل)، فهذا الوجه أولى لأنّ له نظيرًا في كلام العرب »[٩].

---

(١) ينظر : شرح السيرافي ١٦ / ٢١٥ .

(٢) ينظر : الممتع ٢ / ٧٦٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٢٨ .

(٤) ينظر : الأصول ٣ / ٣٦٨ .

(٥) ينظر : الخصائص ٢ / ١٥٩ .

(٦) ينظر : رسالة الملائكة ٢٧٠ .

(٧) ينظر : الممتع ٢ / ٧٦٩ .

(٨) ينظر : حاشيتان لابن هشام ٢ / ١٦٨٣ .

(٩) ينظر : شرح السيرافي ١٥ / ٢٣٦ .

فرجّح أبو سعيد زيادة الواو الأولى مستدلًّا بعدم النّظير .

وهو قول الجمهور، وابن السرّاج[١]،والأعلمُ الشَّنتمريّ[٢]، والسَّخاوي[٣]، وأبو عليّ الشَّلوبين[٤]، والرَّضي[٥] .

وأمّا سيبويه فقد أجاز أن تكون (قَطَوْطىً) على (فَعَوْعَل) [٦]، وأن تكون على (فَعَلْعَل) [٧]، وأجاز الوجهين كذلك أبو عمر الجرميّ [٨].

وفسر جواز الوجهين عند سيبويه أبو عليّ الفارسيّ[٩]، وجعل الرضيّ لسيبويه وجهًا واحدًا، وهو(فَعَوْعَل)، ونسب (فَعَلْعَل) إلى المبرِّد، وقال: « وقال المبرِّد : بل هو (فَعَلْعَل) »[١٠].

وكلام الرّضي له وجه، إذ سيبويه لم يصرّح بـ(فَعَلْعَل)، وإنَّما فُهِم من كلامه ذلك في قوله : « وأمّا المَرَوْراء فبمنزلة الشَّجَوْجاة، وهما بمنزلة (صَمَحْمَح)، ولا تجعلهما على (عَثَوْثَل)؛ لأنَّ مثل (صَمَحْمَح) أكثر . وكذلك قَطَوْطَى»[١١].

---

(١) ينظر : الأصول ٣ / ٢٣٤ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٢٠١ .
(٣) ينظر : سفر السعادة ١ / ٤٢٢ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٢٠١ .
(٥) ينظر : شرح الشافية ١ / ٤٦٠ .
(٦) ينظر : الكتاب ٤ / ٣١١ .
(٧) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٩٤ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٢٠٢ .
(٩) ينظر : التكملة ٥٥٧ .
(١٠) ينظر : شرح الشافية ١ / ١٧١ .
(١١) ينظر : الكتاب ٤ / ٣١١ .

وذهب المبرِّد إلى أنَّ وزنها (فَعَلْعَل) [١]، ورجّحه أبو علي الفارسيّ[٢]، وتبعه ابن عصفور[٣]، وابن أبي الربيع [٤].

ويجوز أن تكون على(فَعَوْلَى) عند أبي عليّ القاليّ[٥]، والزُّبيدي[٦]، وابن القطّاع[٧]، وابن القوطيّة[٨]؛ إذ إنَّهم أثبتوا هذا المثال .

٨ـ مسألة : كسر التاء في (تَنْبِيت)

قال أبو سعيد: « و(التَّنْبِيت) ما نبت على الأرض ، قال رؤبة :

صَحْراءُ لم يَنْبتْ بها تَنْبِيتُ يَنْشقُّ عنّي الحَزْنُ والبِرِّيتُ [٩]

وأنشد الدُّرَيْديُّ : تِنْبِيت ـ بكسر التّاء ـ، والوجه الأوّل؛ لأنّه ليس في كلام العرب (تِفْعيل) إلّا ما كان أصله (تَفْعيل) ثمّ أُتبع»[١٠].

فردَّ أبو سعيد رواية الدُّرَيْديّ لعدم النَّظير .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٣٦٨ .

(٢) ينظر : التكملة ٥٥٨ .

(٣) ينظر : الممتع ١ / ٢٨٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٢٠٢ .

(٥) ينظر : المقصور والممدود ١٥٩ .

(٦) ينظر : أبينية كتاب سيبويه ١٥٣ .

(٧) ينظر : أبنية الأسماء والأفعال ١٢٥ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٢٠٢.

(٩) قلت: البيت مركب من ثلاثة أبيات،وهي :

مرّتْ يُناصِي حَزْمَها مُروتُ صَحْراءُ لم يَنْبتْ بها تَنْبِيتُ

يَمشِي بها ذا الشِرَّة السَبُوتُ وهو من الايْنِ حفٍ نَحِيتُ

كأنّني سيفٌ بها اِصْليتُ يَنْشقُّ عنّي الحَزْنُ والبِرِّيتُ

ينظر: ديوان رؤبة ٢٥

(١٠) ينظر : شرح السيرافي ١٥ / ١٥٥ .

المطلب الرابع: عدم النَّظير في الفعل:

١. مسألة: أصل (أسْطاعَ)

قال أبو سعيد: « من قال (اسْتَطاعَ) فهو (اسْتَفْعل)، من الطَّاعة ..... ومن قال (أسْطاعَ) فإنَّه حذف تاء الاستفعال؛ لمَّا كثر الكلام بهذا الحرف، وكان التَّاء والطَّاء من مخرجٍ واحد، وثقُل موالاتهما بلا فاصل ... ومن قال (أسْتاعَ) فإنَّ الأصل أيضًا (اسْتَطاعَ)، وحذفت الطاء،لأنَّ الطاء أثقل من التاء؛ لما فيه من الإطباق».

ثم ذكر أبو سعيد قول يعقوب بن السِّكيت : أنَّ (أسْتاعَ) و(أسْطاعَ) من القلب والإبدال.

قال أبو سعيد : « وهذا بعيدًا جدًّا؛ وذلك أنَّ قولنا: (أسْطاعَ) إنْ لم نجعله من (اسْتَطاعَ)خرج من أن يكون له نظير في الفعل» .

ووصف قول ابن السِّكيت بالفساد، وعلل لذلك بتعللين:

١. عدم مجيء حذف التاء الزائدة وفاء الفعل في (اسْتَفْعَل) إلّا في هذا الحرف.

٢. لا يجيء التعويض من إلقاء حركة العين على الفاء إلّا في أسْطاعَ يُسْتطيعُ، ونظيره: أهْراق يُهرِيقُ، ولم يجئ غيرهما[١] .

فاستدلَّ أبو سعيد بعدم النَّظير في الفعل.

وما ذهب إليه أبو سعيد هو قول سيبويه[٢]،والثمانينيّ[٣]، والعكبريّ[٤] ، وابن عصفور[٥]، والرضيّ [٦].

---

(١) ينظر : شرح السيرافي ٢ / ٦٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٥ .

(٣) ينظر : شرح التصريف ٢٨١ .

(٤) ينظر : اللباب ٢ / ٢٧٧ .

(٥) ينظر : الممتع ٢ / ٢٢٦ .

(٦) ينظر : شرح الشافية ٢ / ٣٨٠ .

وذهب الفرَّاء والكوفيون إلى أنّ السِّين لا تُزاد وحدها، إنَّما هو (اسْتطاعَ)، فأسقطوا التاء.

قال ابن خالويه: « والكوفيون يقولون : إنَّه ليس في كلام العرب سين تُزاد وحدها ....فإذا قيل لهم فلمَ ضممتم أوّل المضارع ؟ قالوا: لما أُسقطت التاء أشبهت (أفْعَلَ يَفْعَلُ) »[١] .

واستدلَّ الكوفيون أيضًا بعدم النَّظير في كلام العرب .

٢. صرف (تُتفُل) اسمًا

قال أبو سعيد: «وقد تقدَّم القول بأنَّ (تَتْفُل) غير منصرف إذا سُمِّي به، وكذلك (تُتْفَل) ؛ لأنَّهما من أوزان الفعل جميعًا، وقد يُقال فيه (تُتْفُل) بضمِّ التاء والفاء، فمن قال ذلك لزمه ـ إذا سمَّى به ـ أن يصرف؛ لأنَّ (تُتْفُل) لا نظير له في الأفعال »[٢].

فأبو سعيد ألزم من سمَّى بـ(تُتْفُل) أن يصرفه؛ لعدم النَّظير في الأفعال .

وصرفه أبو العباس المبرِّد[٣]، وأبو عمرو الشيباني، واستدلَّا بعدم النَّظير كذلك، يقول أبو عمرو: « ولو سمَّيتَه بـ(تُتْفُل) لصرفته في المعرفة والنكرة؛ لأنَّه ليس في الأفعال (تُفْعُل) »[٤].

٣. صرف (تَضارُبٌ) اسمًا

ذكر أبو سعيد أنَّ من الألفاظ المصروفة (تَضارُبٌ)، فإذا حُقِّرت لم تنصرف، فقال: «لأنَّ (تَضارُبٌ): تَفاعُلٌ، وهو ينصرف إذا كان اسمَ رجلٍ؛

(١) ينظر : ليس في كلام العرب ١٠٤ .
(٢) ينظر : شرح السيرافي ١٠ / ٨٩ .
(٣) ينظر : المقتضب ٣ / ٣١٨ .
(٤) ينظر : شرح المعلقات التسع ١٦٥. ١٦٦ .

لأنَّه لا نظير له في الأفعال»[١].

فصرف أبو سعيد (تَضارُبٌ) لعدم النظير في الأفعال .

وهذا قول سيبويه[٢]، وأبي عليٍّ الفارسيّ[٣]، وعلم الدين السخاويّ[٤]، وابن الأثير[٥] .

المطلب الخامس: عدم النَّظير في المعنى:

مسألة: عدم إجراء (مِفْعَل) مجرى (إفْعَل)

لم يُجرِ أبو سعيد (مِفْعَل) مجرى (إفْعل) وهو نظيره؛ لأنَّه في معنى (مِفْعال) الذي لا نظير له في الفِعْل، ولا يعتل، والدليل عنده على أنَّ (مِفْعَل) في معنى (مِفْعال) اشتراكهما في أشياء كثيرة ، فإنَّك تقول: مِطْعَنٌ ومِطْعَان، ومِفْسَدٌ ومِفْسَاد ، فأردتَ بـ(مِفْعَل) من المبالغة في الفعل ما أردته بـ(مِفْعال) ، فأعتور هذان البناءان هذه الأشياءلأنَّهما كشيءٍ واحد. [٦]

(١) ينظر : شرح السيرافي ١٠ / ٩٠ .
(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٠٠ .
(٣) ينظر : التعليقة ٣ / ٢٠ .
(٤) ينظر : سفر السعادة ١ / ١٦١ .
(٥) ينظر : البديع ٢ / ٥٤٢ .
(٦) ينظر : شرح السيرافي ١٦ / ١١ .

نتائج البحث

بعد الفراغ من هذا البحث خلص الباحث إلى النتائج التالية:

١. أثبت البحث أنَّ النَّظير يكون بالسَّماع وبالحكم النَّحويّ وبالقاعدة الكليّة .

٢. تبين أنَّ الاستدلال بعدم النَّظير عند أبي سعيد استدلالٌ على نفي الحكم وليس على إثباته؛ لأنَّه استعمل هذا الدليل لردِّ أقوال المخالفين .

٣. أظهر البحث تنوع (عدم النَّظير) عند أبي سعيد السِّيرافيّ ممَّا يدلُّ على عنايته به .

٤. لا يُستدلُّ بعدم النَّظير مع وجود السَّماع؛ فإنْ ذُكر فهو من باب الاستئناس به .

٥. ظهر لنا في البحث تأثر أبي سعيد السِّيرافيّ بكتاب سيبويه في الاستدلال بعدم النَّظير.

٦ـ استدلَّ أبو سعيد السِّيرافيّ بعدم النَّظير في مسائل نحويَّة وصرفيَّة انتصارًا لسيبويه أو للمذهب البصريِّ.

٧ـ اتضح لنا تأثر كتب الخلاف النَّحويّ بطريقة الاستدلال عند أبي سعيد السِّيرافيّ وخاصة ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) .

٨. تبيّن أنَّ الاستدلال بعدم النَّظير يكثر في أبواب الأبنية، ويقلُّ في غيرها عند النَّحويّين .

٩ـ ظهر لنا في البحث أنَّ دليل (عدم النّظير) يمكن نقضه، كما وقع ذلك من ابن جنيّ في مسألة (زيادة التاء في كِلتا) .

ثبت المراجع والمصادر

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج ، تحقيق : د. عبد المحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ .
- الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٩ هـ .
- تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ .
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، ط١، ١٤١٠هـ
- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. كاظم بحر مرجان ، عالم الكتب ، بيروت، ط٢، ١٤١٩ هـ .
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق : عبد السلام هارون ، راجعه : محمد علي النجار .
- حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك، تحقيق: جابر السريع، رسالة علمية، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ١٤٣٩هـ
- الحجة للقرَّاء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير حويجاتي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط١، ١٤٠٧ هـ .
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط٤، ١٩٩٩ م
- ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه : وليد بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ، ط٢، ١٤٠٠ هـ .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ١٤١٨ هـ .
- رسالة الملائكة ، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري ، تحقيق : محمد سليم الجندي ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٢ هـ .
- سفر السَّعادة وسفير الإفادة ، للإمام علم الدين السخاوي ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٣ هـ .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، لبدر الدين ابن الناظم ، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١، ١٤٠٧ هـ
- شرح التصريف ، لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١، ١٤١٩ هـ .
- شرح التعريف بضروري التصريف ، للحسين بن بدر بن إياز ، تحقيق : د. هادي نهر و د. هلال ناجي ، دار الفكر ، ط١، ١٤٢٢ هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن وزملائه ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط١ .
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ،ط١، ١٤٠٢ هـ .
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي، شركة القدس، القاهرة، ط١.
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي الحسن الرماني ، تحقيق : د. شريف النجار ، دار السلام ، القاهرة، ط١، ١٤٤٢ هـ .
- شرح المفصَّل، لأبي البقاء ابن يعيش، تحقيق: د.إبراهيم محمد عبدالله، دار سعدالدين، دمشق ، ط١، ١٤٣٤ هـ .

- اعتراض النحويين للدليل العقيلي، محمد بن عبدالرحمن السبيهين، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٥هـ .
- الاقتراح في أصول النحو وجدله ، للجلال السيوطي، تحقيق : د. محمود فجَّال ، مطبعة الثغر ، ط١، ١٤٠٩ هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ.
- اللباب في علل الإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد ، دبي، ط١، ١٩٩٥م .
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عطار، ط٢، ١٣٩٩هـ .
- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. محمد الشاطر، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط١، ١٤٠٥ هـ .
- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق : د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب ، بيروت ، ط١، ١٤٠٨هـ.
- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
- الممتع في التصريف ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ١٣٩٩ هـ .
- منازل الحروف، لأبي الحسن الرماني ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
- المنصف ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده بمصر ، ط١،١٣٧٣ هـ .